



اثر السياسة النقدية في نمو الاقتصاد العراقي خلال المدة (٢٠٢٠-٢٠٠٤)

نزار حمه صديق مارف-طالب ماجستير

قسم الاقتصاد - كلية الادارة والاقتصاد- جامعة السليمانية

nzar.marf@univsul.edu.iq

أ.م.د. نياز نجم الدين نوري

قسم الاقتصاد - كلية الادارة والاقتصاد- جامعة السليمانية

nyaz.noori@univsul.edu.iq

ملخص

يهدف هذا البحث إلى تقويم السياسة النقدية مع قياس اثارها في نمو الاقتصاد العراقي خلال المدة (٢٠٢٠-٢٠٠٤). ولتحقيق هذا الهدف اعتمد البحث على المنهج الوصفي والتحليلي الذي يعتمد على بيانات السلاسل الزمنية، وباستخدام طريقة (ARDL)، توصل البحث إلى عدة استنتاجات من أهمها ان هناك اثراً ايجابياً للسياسة النقدية من خلال عرض النقد بالمعنى الواسع (M٢). كذلك، هناك علاقة طردية ولكن ضعيفة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي وبين الاثر السلبي لسعر الفائدة على النمو الاقتصادي. تلقي الدراسة الضوء أيضاً على مخاوف عدم استقرار النظام النقدي نتيجة لتذبذبات ايرادات النفط وقيمة دولار. وبناء على ذلك فإنه من الضروري تعزيز مصداقية البنك المركزي واجراء التكامل وتوافق السياسة النقدية مع السياسات الاقتصادية الأخرى كالسياسة المالية والسياسة التجارية وغيرها، والعمل على تجنب الاعتماد الكامل على ايرادات النفطية.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، النمو الاقتصادي، البنك المركزي، سعر الصرف، سعر الفائدة.

Recieved: 18/6/2022

Accepted: 11/7/2022



المقدمة

تعتبر السياسة النقدية جزءاً مهماً جداً من السياسة الاقتصادية الكلية حيث تعمل على تنظيم عرض النقد والتحكم بالسيولة النقدية والائتمان، ويترتب على ذلك تغيير سعر الفائدة مما يؤثر في مستوى الاستثمار وسعر الصرف وذلك من أجل منع الاضطرابات وتحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي الذي يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عبر الزمن، والتي تسمى بالنمو الاقتصادي.

مر العراق بظروف صعبة على المستوى السياسي والاقتصادي، وأسهمت هذه الظروف في إضعاف دور السياسات الاقتصادية الكلية، منها السياسة النقدية، في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، فقد دمرت الحروب البنى التحتية للاقتصاد العراقي وأخرت عملية التنمية الاقتصادية والبشرية لعدة عقود بسبب الاستنزاف الكبير للموارد الطبيعية والبشرية في العراق. كما شهد العراق في عام ٢٠٠٣ تغييراً للنظام السياسي والنظام الاقتصادي حيث تحول من نظام التخطيط الشامل إلى نظام الية السوق وهذا بدوره أدى إلى سلسلة من التغيرات في الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية في البلد ومن بين أهم التغيرات التي طرأت على الأوضاع الاقتصادية هي حصول البنك المركزي على استقلالية نسبية أكثر مقارنة بالفترات قبل ٢٠٠٣.

مشكلة البحث

واجهت السياسة النقدية في العراق في المرحلة الراهنة تحديات كبيرة في عملية تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنهوض بالنمو الاقتصادي على نحو متسارع ومستمر، ولاسيما في ظل ضعف فاعلية ادواتها واعتمادها الكلي على إيرادات النفط ومن خلال استخدام الدولار المتحصل منها لسحب الدينار العراقي من سوق النقد من أجل استقرار قيمة العملة المحلية.

تساؤلات البحث

هل اثرت السياسة النقدية على نمو الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث (٢٠٠٤-٢٠٢٠)؟

هل للسياسة النقدية آثار إيجابية أو سلبية على النمو الاقتصادي في العراق خلال الفترة المذكورة؟

اهمية البحث

تبرز اهمية البحث من خلال دور السياسة النقدية في العمل على التنشيط الاقتصادي في العراق الذي يؤدي بدوره الى رفع الناتج المحلي الاجمالي.

هدف البحث

يهدف البحث الى تقويم وتحليل وقياس اثار السياسة النقدية في نمو الاقتصاد العراقي خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠).

فرضية البحث: انطلق البحث من عدة فرضيات مفادها

ان التغيرات في المعروض النقدي بالمفهوم الواسع واسعار الصرف والفائدة لها تاثير ايجابي على النمو الاقتصادي بصورة مباشرة او غير مباشرة خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠).

هناك علاقة بين أدوات السياسة النقدية والنمو الاقتصادي في العراق.

نطاق البحث

مكانيًا: يتضمن الاقتصاد العراقي.

زمنيًا: المدة الزمنية هي البيانات السنوية للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠).



منهج البحث

من اجل تحقيق اهداف البحث تم الاعتماد على المنهج (الوصفي- التحليلي - القياسي) وباستخدام طريقة (ARDL) استنادا الى البيانات الرسمية المنشورة من قبل البنك المركزي العراقي بالاعتماد على برنامج (E-views). (٩).

هيكلية البحث

ومن اجل الوصول الى اهداف البحث فقد تم تقسيم البحث الى ثلاثة محاور رئيسة، يتناول الفقرة الاولى الدراسات السابقة، يليه (الاطار المفاهيمي حول نظريات النمو والسياسة النقدية)، في حين خصص الفقرة الثانية لفهم واقع السياسة النقدية والنمو الاقتصادي في العراق، اما الفقرة الثالثة فقد خصص لتناول الجانب العملي والتطبيقي لتقدير النموذج القياسي. واخيرا تأتي الاستنتاجات والمقترحات.

الدراسات السابقة

دراسة (Khalaf, ٢٠١٨): تهدف الدراسة الى تفسير اسباب ضغوط على سوق الصرف الاجنبي في العراق، باستخدام المؤشر الموزون لقياس ضغط سوق الصرف (EMP)، اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي والقياسي ويستخدم النموذج (ARDL). وصلت الى نتيجة مفادها ان هناك ضغطاً في سوق الصرف الأجنبي عندما يتجاوز الطلب على العملات الأجنبية، وضغط سوق الصرف يعني وجود فائض من العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي، مما قد يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية إذا لم تتدخل السلطات النقدية لحمايتها، وبالتالي يحدث التقلبات الدورية والموسمية في الميزان التجاري. يحدث هذا الضغط لان الاقتصاد العراقي هو اقتصاد صغير مفتوح يعتمد في الغالب على تصدير النفط، وهو المصدر الرئيسي للعملة الأجنبية. تقترح الدراسة تبنى البنك المركزي العراقي نظام سعر صرف ثابت للسيطرة على التوقعات التضخمية وتعزيز سوق الصرف الأجنبي.

دراسة (Kadhim, ٢٠٢١): تهدف الدراسة إلى إبراز الدور الذي يؤديه السياسة النقدية في تحقيق استقرار الأسعار في العراق. المنهج التحليلي والقياسي المتبع في هذه الدراسة هو نموذج (VAR) و (ADF) و (Phillips-Perron (PP)، وتوصل إلى الاستنتاج التالي: الاتجاه الجديد للسياسة النقدية بعد عام ٢٠٠٤ هو تحقيق استقرار السعر من خلال مزادات العملة التي يجريها البنك المركزي، والتي تتمثل في إعطاء مساحة كافية لاستهداف الناتج المحلي الإجمالي، لكنها لم تحقق نجاحاً ملموساً نتيجة لذلك، فقد أدت الى التراجع المستمر في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خارج قطاع النفط وبما يتناسب مع الإنفاق الاستثماري الحكومي المنخفض، وضعف مساهمة القطاع الخاص. ومن اقتراحات الدراسة هي ان على البنك المركزي أن يأخذ في الاعتبار الاعتماد في صياغة سياسته النقدية على تحديد هدف لنمو الناتج المحلي الإجمالي.

دراسة (احمد و حمة ٢٠١٩): استهدفت الدراسة تحليل وتقييم دور عرض النقد في تحقيق الاستقرار النقدي ومدى مساهمته في النمو الاقتصادي في العراق، لتحقيق هذا الهدف تستخدم الدراسة المنهج التحليلي والقياسي من خلال نموذج (ARDL)، توصلت الدراسة الى علاقة معنوية قوية بين العرض النقدي الكلي (TM) والناتج المحلي الاجمالي (GDP) للفترة (٢٠٠٤-٢٠١٨)، أن زيادة عرض النقد (M1) بمقدار (١٪) تزيد من (GDP) بمقدار



(%٨٠،٠)، بينما زيادة عرض النقد (M٢) يزيد من (GDP) بنسبة (%٨١،٠)، وزيادة عرض النقد (M٣) تزيد (GDP) بنسبة (%٨٨،٠)، تقترح الدراسة ضرورة قيام البنك المركزي بالتنسيق بين محددات العرض النقدي ومعدل النمو للناتج المحلي الاجمالي.

دراسة (شديد والشاهر، ٢٠١٩): تهدف الدراسة تحليل تأثير تغير المعروض النقدي في اتجاهات النمو الاقتصادي وتحليل تغيرات اسعار الفائدة واثرها في اتجاهات النمو الاقتصادي في العراق، يستخدم الدراسة المنهج الاستقرائي والاستنباطي، توصلت الدراسة الى ان ضعف قدرة الجهاز المصرفي على جذب الادخارات من الافراد والوحدات الاقتصادية المختلفة دفع الناس الى الطلب على النقود لإغراض الاكتناز في العراق. تقترح الدراسة توفير بيئة ملائمة لجذب الادخارات المحلية بهدف زيادة الطلب الاستثماري.

دراسة (فتيحة، ٢٠٠٩): استهدفت الدراسة التعرف على أهم المفاهيم، النظريات والنماذج التي عرفها الفكر الاقتصادي حول النمو الاقتصادي والسياسة النقدية، يستخدم الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي والتاريخي. فحسب نتائج الدراسة، ان تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي تتوقف على مدى فعاليتها وقدرتها على التوفيق والحفاظ على معدلات تضخم، وكذا التحكم في معدلات تضخم معقولة ما بين (٢-٣٪) يكون له أثر ايجابي على معدلات النمو الاقتصادي، من خلال تشجيع الادخار والاستثمار، يقترح الدراسة تفعيل السياسات الكلية وخاصة السياسة النقدية.

يختلف هذا البحث المتواضع عن باقي الدراسات المذكورة اعلاه، من خلال:

المتغيرات المستخدمة للبحث التي يتمثل الناتج المحلي الاجمالي بالسعر الثابت كمتغير تابع واستخدام عرض النقد و سعر الصرف وسعر الفائدة ومتغير الوهمي (الأزمة المالية العالمية وجائحة كورونا)، نادرا ما استخدمت تاثير كل هذه المتغيرات معا.

وتختلف الدراسة عن باقي الدراسات الاخرى من خلال المكان والمدة التي يتم دراستها في البحث الذي يوجد فيها تاثير كورونا فايروس على الاقتصاد العالم بشكل كبير.

اضافة الى ما سبق،تختلف الدراسة في اسلوب تحليلها والنتائج التي توصلت اليها.

دور الدولة في النمو الاقتصادي

يقصد بالنمو الاقتصادي الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي «Real GNP» أو في الناتج المحلي الحقيقي «Real GDP» بين فترتين (الوزني و الرفاعي، ٢٠٠٦ : ٣٨١)، أي بأسعار ثابتة بعد استخراج اثر التضخم. وبعبارة اخرى يقصد به حدوث زيادة مستمرة ومستقرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي. ويتطلب هذا زيادة في الدخل القومي بنسبة أكبر من زيادة السكان (مندور واخرون، ٢٠٠٤ : ٣٨٠). يُعبر عن معدل النمو الاقتصادي على أنه النسبة المئوية للتغير السنوي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

رغم المساويء المصاحب للنمو الاقتصادي (مثل تلوث البيئة)، فهو وسيلة رئيسية لتمكين الدول من التخلص من الفقر والسير نحو التقدم. لا يقتصر أثره الإيجابي على مستوى معيشة الفرد فقط، بل يؤثر على مكانة الدولة الاقتصادي والسياسي أيضا.

لذلك، احتل النمو الاقتصادي موقعا هاما في الفكر الاقتصادي. فاذا كان يعتمد النمو الاقتصادي لدى ادم



سميث على تقسيم العمل وتطور التخصص، اي يتخصص كل بلد في إنتاج السلع والخدمات التي لها ميزة مطلقة في إنتاجها (معروف و نجم الدين، ٢٠١٦: ٨٣)، يعتبر دافيد ريكاردو أن الأرض كعنصر اساسي للعمل الزراعي هي أساس نمو إقتصادي. تكمن المشكلة في سيطرة الاقطاعيين على الارض. لأن الإقطاعي، بدلا من الرأسماليين الصناعيين والعمال، هو مالك الأرض، فانه يسطير على الريع في نهاية المطاف. وبذلك فأن النمو الاقتصادي لا يستمر مادام الاقطاعي يربح على حساب الصناعيين (ميساوي، ٢٠١٨: ٥١). روبرت مالتوس ركز على ميل السكان للارتفاع عندئذ يظهر مفعول قانون النمو غير المتكافئ بين تباري زيادة السكان من ناحية والغذاء من ناحية اخرى. لأن الأرض بوصفها عنصر إنتاج محدود وغير قابل للزيادة تخضع لقانون الغلة المتناقصة، كما اكتشف ريكاردو، فحالما يبدأ السكان بالتزايد، يقود مستوى الإجور الحقيقية وكذلك معدلات الارباح الى الانخفاض، عندها يدخل الاقتصاد مرحلة الركود (يونس، ٢٠١٧: ٥٢٤-٥٢٥).

ان توقف الاقتصاد عن النمو وحدوث الأزمات الدورية لدى ماركس هي انعكاس الصراع الطبقي بين طبقة العمال والرأسماليين. ان حالة فائض الإنتاج وانخفاض النهائي لمعدل الربح والاضطرابات الاجتماعية، كنتيجة للصراع الطبقي، هي التي تجعل النمو لا يستمر للأبد. ومع زيادة الكثافة الرأسمالية لتكنولوجيا الإنتاج فإن حصة رأس المال الثابت ترتفع وتنخفض معها معدل الربح بموجب قانون فائض القيمة (الفرق بين كمية إنتاج العامل والحد الأدنى لأجر العمل)، كما أن فائض العمل يدفع الأجور للانخفاض، وأن أي تراكم رأسمالي يقود الجيش الاحتياطي للعمال إلى الاختفاء، مما يدفع الأجور إلى الأعلى والأرباح إلى الأسفل، ثم يرتفع معدل البطالة، فالنتيجة النهائية هي انهيار الرأسمالية (أحمد، ٢٠١٣: ٣٨).

كان الاقتصاديون الكلاسيكيون، ومن بينهم ادم سميث ودافيد ريكاردو وجون باتيست ساي، يدركون جيداً أن اقتصاد السوق الرأسمالي يمكن أن ينحرف عن مستوى توازن الإنتاج والعمالة. ومع ذلك، فقد اعتقدوا أن مثل هذه الاضطرابات ستكون مؤقتة وقصيرة الأجل. كان رأيهم الجماعي هو أن آلية السوق ستعمل بسرعة وكفاءة نسبياً وتلقائياً لاستعادة توازن التوظيف الكامل. فانهم اعتقدوا اعتقادا تاما بان اثر التغيرات في كمية النقود يتصف بالحياد التام (السليمانى، ٢٠١٨: ٢٥).

على النقيض من هذه الاعتقادات، أن كتاب كينز (النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود) قد احدث تغييرات كبيرة في الفكر الاقتصادي. الحداثة النظرية والاقتراح الرئيسي للكتاب هو مبدأ الطلب الفعال. كان رسالته واضحة فيما يتعلق بالمستوى العام للتوظيف والإنتاج: لم تكن هناك «يد خفية» توجه المصلحة الذاتية إلى الأمثلية الاجتماعية (Snowdon and R.Vane, ٢٠٠٥: ٥٥). كينز رفض تحليل قانون «ساي» وبين عدم وجود يد خفية تعمل على إعادة التوازن الكلي كلما حدث الاختلال، وطالب بضرورة تدخل الدولة لعلاج أسباب الأزمات وحدد معالم السياسة الاقتصادية الجديدة، خصوصا السياسات المالية والنقدية، حتى يصل الاقتصاد إلى التوظيف الكامل و يتحقق التوازن للدخل الوطني (لمياء، ٢٠١٩: ١٢).

اذن ان النقاش حول دور الحكومة في النمو الاقتصادي يرجع الى بداية قرن العشرين، ومستمر لحد الان. وبهذا الصدد، يعتقد أصحاب المدرسة النقدية، بزعامة الاقتصاد الامريكي ميلتون فريدمان، أن للسياسة النقدية، بعكس السياسة المالية، أثرا فعالا على مختلف الأنشطة الاقتصادية بصرف النظر عما إذا كانت هذه السياسة انكماشية أو تضخمية (تركي و اخرون، ٢٠١٨: ١١). وخلاصة تحليل ميلتون فريدمان هي ان الالية التي تجري من خلالها تأثير كمية النقود على الدخل القومي يتم من خلال سريانها من القطاع النقدي والمالي الى القطاع الحقيقي، كما



ان دور الحاسم يكون لكمية النقود في رسم السياسة النقدية، ويقترح فريدمان وانصاره النقوديون زيادة كمية النقود سنوياً بنسبة ثابتة يتناسب مع الزيادة في الناتج القومي (المندلاوي، ٢٠٠٤: ٢٥).

يُعتقد عمومًا أن التغييرات في أي سياسة، يحتاج الى توضيح لها تأثيرها الأساسي على الإنتاج والعمالة بعد حوالي ستة أشهر، والاسعار في حدود عامين، والذي يفرض على صانعي القرار ان يفهم ويتنبأ مسار المتغيرات الاقتصادية (D. Simpson, ٢٠١٤: ٢٣٤).

في الوقت الراهن واعتمادا بالنظريات المذكورة اعلاه وبالتجارب التاريخية، هناك اتفاق بين الاقتصاديين بشأن دور السياسات المالية والنقدية في النمو الاقتصادي وفي معالجة الكساد. ونكتفي بذكر ما حدث بعد الهجمات الإرهابية على مدينة نيويورك وواشنطن العاصمة في ١١ سبتمبر ٢٠٠١. في الأسبوع الذي تلا الهجمات، هبطت البورصة بنسبة ١٢ في المائة زيادة. علاوة على ذلك، زادت الهجمات من عدم اليقين بشأن ما سيخبئه المستقبل، والذي قللت من الإنفاق الأسر والشركات. بعد الهجمات الإرهابية، زاد الكونجرس الإنفاق الحكومي من خلال تخصيص الأموال للمساعدة في تعافي نيويورك وإنقاذ صناعة الطيران المتعثرة. تسارع نمو النقود، وانخفضت أسعار الفائدة. انتعش النمو الاقتصادي في النصف الثاني من عام ٢٠٠٣ وكان قويا طوال عام ٢٠٠٤ (Mankiw, ٢٠٠٧: ٣١٩).

البنوك المركزية والسياسة النقدية

تعد البنوك المركزية في جميع أنحاء العالم من اهم البنوك وأصبحت هي المسؤولة عن مؤسسات صنع السياسات. تُعرف البنوك المركزية أحياناً باسم «بنك البنوك» كتعبير عن دورها المميز. على الرغم من أن الدور الحاسم للبنك المركزي من وجهة نظر الاقتصاد الكلي هو التحكم في المعروض النقدي من خلال سياساته النقدية، فإن العديد من الوظائف الاخرى قد يقوم بها البنك المركزي (D.Simpson, ٢٠١٤: ١٨٣).

ترجع بداية عمل البنوك الى منتصف القرن السابع عشر. فتأسس البنك المركزي الأول - Riksbank of Sweden - في عام ١٦٦٨. وبعد ذلك بوقت قصير، تم إنشاء البنك المركزي الأبرز- بنك إنجلترا- هذا البنك -المعروف باسم Old Lady of Threadneedle Street- تم تأسيسه في عام ١٦٩٤ كبنك خاص ليكون بمثابة بنك للحكومة ولمساعدة الحكومة في تمويلها، خاصة في أوقات الحرب. لم يتم التفكير بالسياسة النقدية في تلك الاوقات كما هي الآن. تم إنشاء البنوك المركزية (في فرنسا في عام ١٨٠٠ واليابان في عام ١٨٨٢ على سبيل المثال) لتكون مسؤلاً عن الاحتفاظ بأموال الحكومة، ومساعدة الحكومة في إصدار ديونها وخدمتها. تأسس البنك المركزي (الاحتياطي الفيدرالي) في الولايات المتحدة في عام ١٩١٣ وفتحت أبوابه عام ١٩١٤. فضلا عن وظائفه النقدية داخل الولايات المتحدة أصبح الاحتياطي الفيدرالي هو البنك المركزي المهيمن في العالم على مدار القرن منذ تأسيسه (D.Simpson, ٢٠١٤: ١٨٤). بعد ذلك، قامت معظم الدول بفتح البنك المركزي.

من ضمن البنوك المركزية التي تؤثر في وتيرة النمو الاقتصادي العالمي في الوقت الحالي هو بنك الصين الشعبي (PBoC) الذي تأسس في عام ١٩٤٨ النظام المصرفي الصين كان انعكاساً لفلسفة الدولة التي انتهج التخطيط المركزي حتى أواخر التسعينات. في اواخر التسعينيات وبهدف إعادة مركزية سلطة صنع القرار، وتعزيز استقلالية بنك الشعب الصيني عن تأثير حكومات المقاطعات، بدأت عملية إعادة هيكلة البنوك الاقليمية. في الوقت الحاضر



يعد PBoC أكبر بنك مركزي في العالم من حيث إجمالي الأصول (٢٠١٢: ٢٨ تريليون يوان صيني)، متقدماً على البنك المركزي الأوروبي والاحتياطي الفيدرالي الأمريكي (Pibler, ٢٠١٥: ١٢).

عليه، تطور دور ووظائف البنوك كمؤسسة مشرفة على سوق النقد ومشاركة في صنع السياسات الاقتصادية التي تؤثر في النمو الاقتصادي في البلد. وتشمل هذه الوظائف، على سبيل المثال في البلدان المتقدمة، تنظيم النظام المصرفي، مساعدة البنوك في حالة مواجهة وضع، إدارة أسعار الصرف واحتياطات النقد الأجنبي للدولة، فحص البنوك للتأكد من أنها سليمة ماليًا وأنها تتوافق مع مجموعة من لوائح المحاسبة الحكومية، والخ. وهو مقرض الملاذ الأخير للنظام المصرفي، إضافة إلى التأمين على الودائع لتشجيع الادخارات على الرغم من أن التأمين لا يكون على جميع الودائع (Karl E. Cae et al, ١٩٩: ٢٠١٢).

إن سلطة البنك المركزي على سوق النقد ليس مطلقة. لتوضيح ذلك، نستعين بالبيانات المختلفة المنشورة من قبل معظم البنوك المركزية حول عرض النقد، ويستخدمها الاقتصاديون على أنها مناسبة للمشكلة المطروحة، ويسمى المجموعات النقدية. ويرتبط عدد المجموعات النقدية بطبيعة الاقتصاد وكذا درجة تطور الصناعة المصرفية والمنتجات المالية. وباختصار، تتكون المجموعات النقدية عموماً من M_0 , M_1 , M_2 , M_3 ، حيث (فتيحة، ٢٠٠٩: ١٠٥): القاعدة أو الأساس النقدي (M_0): وهي مجموعة العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي مضافاً إليها ايداعات البنوك لدى البنك المركزي.

عرض النقود بالمفهوم الضيق (M_1): ويتألف من صافي العملة في التداول مضافاً إليه الودائع الجارية. عرض النقد بالمفهوم الواسع (M_2): يشمل مكونات عرض النقد (M_1) مضافاً إليها الودائع الآجلة، وودائع التوفير لدى المصارف التجارية.

عرض النقد بالمفهوم الأوسع (M_3): هو عبارة عن أساس السيولة المحلية (M_2) مضافاً إليها مجموع الادخارات خارج المصارف التجارية والمتمثل بكل من مؤسسات الادخار، بنوك الادخار المشتركة، صناديق الادخار، وجمعيات الادخار والإقراض.

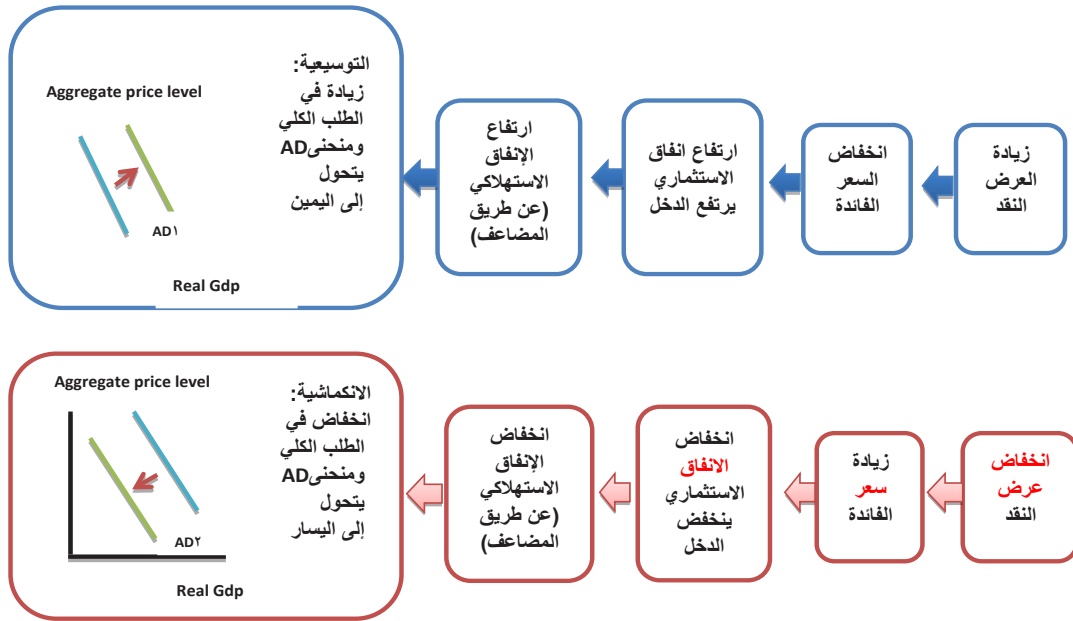
يخضع M_0 فقط للسيطرة المباشرة للبنك المركزي، وبالتالي يتم تصنيفه كأداة سياسية. أما تتحدد المجموعات النقدية الأوسع بالسوق. على سبيل المثال، يتم تحديد حجم M_1 من خلال سلوك كل من البنوك الخاصة والأسر. ومع ذلك، يمكن أن يؤثر البنك المركزي على كل من الشركات والأسر من حيث الاحتفاظ بالنقود من خلال مضاعف النقود (Gärtner, ٢٠٠٦: ٦٥). لهذه الأسباب، ان ضعف الطاقات المؤسسية للبنك المركزي، او عدم استقلاليته، ينعكس سلباً على أداء الاقتصاد.

والجدير بالذكر، ان أنشطة البنك المركزي قد يتغير وحسب ظرف البلد. فمثلاً، في مارس ٢٠٠٨، بدأ بنك الاحتياطي الفيدرالي في إجراء تغييرات رئيسية في سياساته. عندما بدأت أسعار المساكن في الانخفاض في أواخر عام ٢٠٠٥، كانت الساحة مهيأة لأزمة مالية عالمية. استجاب الاحتياطي الفيدرالي لهذه الأحداث بعدة طرق. في مارس ٢٠٠٨، شاركت في إنقاذ Bear Stearns، وهي مؤسسة مالية كبيرة، من خلال ضمان ٣٠ مليار دولار من التزامات Bear Stearns إلى JPMorgan. في ١٧ سبتمبر ٢٠٠٨، أقرض بنك الاحتياطي الفيدرالي ٨٥ مليار دولار لشركة التأمين الأمريكية الدولية (AIG) لمساعدتها على تجنب الإفلاس. في منتصف سبتمبر، حث مجلس الاحتياطي الفيدرالي الكونجرس على تمرير مشروع قانون إنقاذ (المصارف) بقيمة ٧٠٠ مليار دولار، تم التوقيع عليه ليصبح قانوناً في ٣ أكتوبر عام ٢٠٠٨ (Karl E. Case et al, ٢٠١٢: ٢٠٠٠-٢٠١٠).



تتجه السياسة النقدية اتجهاً معيناً توسعياً أو انكماشياً وذلك حسب نوع الحالة المراد استهدافها في اقتصاد معين. ففي اوقات الكساد، تتجه السياسة النقدية نحو التوسع باستخدام ادواتها. فمثلا في حالة إتباع البنك المركزي سياسة توسعية للخروج من حالة الركود الاقتصادي فإنه يقوم بشراء الأوراق المالية من أجل تمكين البنوك التجارية من رفع قدرتها الاحتياطية النقدية والتوسع في عمليات الإقراض، كما أن زيادة المعروض النقدي تحدث انخفاضاً في سعر الفائدة مما يرفع من حجم الاستثمار والدخل والعمالة وهذا ما يسمى عمليات السوق المفتوحة. والعكس هو الصحيح عندما يمر الاقتصاد بحالة التضخم (خيرة، ٢٠١٥: ٣٢-٣٣). او إذا أراد البنك المركزي تقييد عرض النقود، فإنه يلجأ إلى زيادة سعر الخصم الذي يتقاضاه من البنوك، وهذا يحد من قدرة البنوك التجارية على الاقتراض من البنك المركزي، وبالتالي يحد من قدرتها على توليد الائتمان. والعكس يحدث إذ قرر البنك المركزي زيادة عرض النقود في اثناء الركود الاقتصادي (الآفندي، ٢٠١٢: ٢٦٢). وإن الاحتياطي النقدي القانوني، والذي يمثل نسبة معينة من إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية تحتفظ بها كاحتياطات لمواجهة سحبوات المودعين، هو اداة اخرى. ففي حالة الركود والكساد، ترفع البنك المركزي قدرة المصارف التجارية على منح الائتمان المصرفي من خلال تقليل نسبة الاحتياطي، ويقوم بتقييد قدرة المصارف التجارية على منح الائتمان في اثناء التضخم (حليمة و نبيلة، ٢٠١٨: ١٤-١٥).

الشكل (١) يوضح العملية السياسية التوسعية والسياسة الانكماشية. كما ترى في الجزء الأعلى من الشكل، فإن انخفاض معدل الفائدة سيؤدي، مع ثبات العوامل الاخرى على حالها، إلى مزيد من الإنفاق الاستثماري. سيؤدي هذا بدوره إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي من خلال عملية المضاعف، وزيادة في إجمالي الناتج. في النهاية، يرتفع إجمالي كمية السلع والخدمات المطلوبة عند أي مستوى سعر إجمالي معين عندما تزداد كمية النقود، وينحرف منحني AD إلى اليمين. تُعرف السياسة النقدية التي تزيد الطلب على السلع والخدمات بالسياسة النقدية التوسعية.



الشكل (١): السياسة النقدية التوسعية والانكماشية

المصدر الشكل: Krugman and Well, ٢٠١٨



وعكسه صحيح كما في الجزء الاسفل من الرسم التخطيطي والذي يعبر عن السياسة النقدية الانكماشية (Krugman and Well-061, 2018). يتعلق تحديد معدلات الفائدة بنمو الكتلة النقدية، كما يعتبر من أهم محددات سلوك العائلات والمستثمرين فيما يخص الادخار والاستثمار، لذا يجب على السلطات العامة الاهتمام بتقلبات معدلات الفائدة ايضاً.

خلاصة القول، مع تطور دور البنوك التجارية والبنوك المركزية، تطور مفهوم السياسة النقدية ويقوم البنك المركزي بتنفيذها عادة ومن خلال أدوات السياسة النقدية للتحكم في كمية النقود المعروضة (طاقة واخرون، 2009: 355).

التطورات المصرفية والسياسة النقدية في العراق

كان توسع العمل المصرفي وزيادة نشاطه في العراق بدأت من منتصف ونهاية القرن التاسع عشر، اي في عهد الحكم العثماني وعن طريق الشركات والدول والمصالح الاستعمارية في العراق. ثم تطورت بعد الحرب العالمية الاولى، حين وقعت العراق تحت الانتداب البريطاني، فالمصارف والشركات الاجنبية دخلت البلد. زيادة تراكم الخبرات الاجنبية في مجال المال و زيادة الاحتكاك بالاجانب يمثل البدايات الحقيقية لدخول العراق في مجال تأسيس المصارف.

في بغداد، تأسس (البنك العثماني) من قبل جماعة من البريطانيين والفرنسيين الراسماليين في سنة 1863، كما ان اول مصرف اجنبي (بريطاني) افتتح فرع له في سنة 1890، سرعان ما افتتح له فرعان اخران الاول في البصرة والثاني في الموصل بسبب النشاط التجاري المتزايد في هاتين المدينتين. وفي سنة 1889، اخذ البنك (الشاهي) الايراني بفتح فروع له في بقية المدن العراقية، وفتح اول فرع للمصرف (ايسترن بنك ليمتد)، الذي تأسس في لندن سنة 1909، وفي بغداد سنة 1912، ثم جاءت المصارف الايطالية، خصوصاً بنك (دي روما) (جاسم، 2007: 127).

اما القطاع المصرفي المحلي نشأ من قبل الحكومة متمثلاً بإنشاء المصرفين الصناعي والزراعي عام 1935، ومصرف الرافدين عام 1941، والمصرف العقاري عام 1948. إستجابة لهذه التطورات ولتنظيم عمل المصارف التجارية بادر صانعو القرار في العراق بتأسيس البنك المركزي العراقي عام 1947. من هنا بدأت المنافسة بين المصارف الحكومية والمصارف الخاصة الاجنبية على تقديم الخدمة الأفضل للجمهور في عام 1964 الحقت أربعة مصارف بالمصرف التجاري العراقي الذي ادمج مع مصرف الرافدين عام 1974. بعد 12 سنة، تم تأسيس مصرف الرشيد ايضاً. والجدير بالذكر، كانت قيمة الدينار تتناسب مع 3,389 للدولار في عام 1982 وبعد ذلك تقلص إلى 3,217 دينار إلى الدولار بعد تصاعد الحرب العراقية الإيرانية (Abdulridha and Pushparaj, 2021: 16)، ثم انخفض الى حوالي (3000) دينار لكل دولار خلال التسعينيات (Abdulridha and Pushparaj, 2021: 16).

ان اصدار القانون رقم 12 لسنة 1991 من قبل البنك المركزي العراقي سمح للقطاع الخاص مجدداً بإنشاء المصارف الخاصة التي ابتدأت بمصرفين عام 1992 وانتهت الى (36) مصرفاً عام 2010 الى جانب سبعة مصارف حكومية تجارية ومتخصصة بضمنها المصرف التجاري العراقي (TBI) (عبدالنبي، 2017: 2). وفي نهاية سنة 2020 بلغ عدد المصارف العاملة في العراق (76) مصرفاً الى جانب (69) مصرفاً مملوكة من قبل اصحاب رؤوس الاموال الخاصة (البنك المركزي العراقي، 2020: 27).

عموماً، اتسمت الفترة (1980-2003) بوجود ارتباط وثيق بين البنك المركزي ووزارة المالية حيث ازداد عرض النقود بشكل كبير وعندها قام البنك المركزي بطرح سندات ادخار سميت (سندات القادسية) تم توظيفها لتمويل النفقات



العسكرية خلال الحرب ضد الايران وتمويل عجز الميزانية اضافة الى استخدام انواع متعددة من اسعار الصرف (عبدالرحيم، ٢٠٠٧: ١٤٥). وبالتالي اصبح دور البنك المركزي هو تمويل الدين العام. اما معدلات الفائدة فقد كانت تسعر ادارياً من قبل السلطة النقدية مع فارق كبير وغير معقول ما بين معدلات الفائدة الدائنة والمدينة وما يلغي الوساطة المالية للجهاز المصرفي (بندر و كاظم، ٢٠١٨: ١٤-١٥).

منذ عام ٢٠٠٤، تبتت السلطة النقدية نظام سعر الصرف الثابت، النظام الذي لا تسمح لسعر الصرف أن يتقلب في سوق الصرف الاجنبي استجابة لقوى العرض والطلب على العملة الاجنبية، وتدخل البنك المركزي العراقي مباشرة في سوق الصرف الأجنبي باستخدام نافذة المزاد كأداة في السوق المفتوحة. مكنت الاحتياطات الدولية المتراكمة لدى البنك المركزي العراقي، والتي بلغت ذروتها في مايو ٢٠١٤ عند ٩٣,٠٤٤,٧٨ مليون دينار عراقي، السلطة النقدية من اعتماد نظام سعر الصرف الثابت، وكوسيلة للسيطرة على التوقعات التضخمية، وتعزيز الاستثمار، وتخفيف هجمات المضاربة على الدينار العراقي، واستعادة ثقة الجمهور في سياسة السلطة النقدية. على الرغم من ذلك، فإن القطاع المالي غير متطور: في عام ٢٠١٧، بلغ إجمالي أصول القطاع المصرفي ٦٩,٢٢٪ والائتمان للقطاع الخاص ٨,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وإن تقليص دور البنك المركزي لزيادة العرض المحلي من العملات الأجنبية عن طريق نافذة المزاد فقط دليل على ضعف امكانيته وعدم كفاءة ادواته النقدية للسيطرة على عرض النقد ومساهمة فعالة في النمو الاقتصادي. بعبارة اخرى، ان القنوات الاخرى لسحب العملة الصعبة من سوق المال العالمي غائبة نسبياً. فمثلاً، في عام ٢٠١٧، كان صافي الاستثمار الأجنبي في العراق -٢,٥٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي (Khalaf, ٢٠١٨: ٦٨).

والجدير بالذكر، البنك المركزي العراقي صاحب اربعة فروع موزعة على محافظات البصرة، الموصل، اربيل، والسليمانية (مغلقة في الوقت الراهن، اي في عام ٢٠٢٢) وله إستقلالية شبه تامة في رسم وتنفيذ السياسة النقدية. يقوم البنك بالوظائف والاعمال المذكورة في الفقرات السابقة، بما في ذلك اصدار العملة العراقية (مثل استبدال العملة الوطنية في ٢٠٠٤/١/١٥)، سياسة الصرف الاجنبي، مكافحة غسيل الاموال و تمويل الارهاب، وتأمين القروض للمشاريع الخاصة الصغيرة، وما الى ذلك (البنك المركزي العراقي، ١).

مع تحليل واقع السياسة النقدية العراقية في هذه المرحلة، من الضروري التركيز على ان الاقتصاد العراقي يتميز بأنه اقتصاد ريعي معتمد على القطاع النفطي بحيث يشكل أكثر من نصف الناتج المحلي الاجمالي واكثر من ٩٠٪ من الميزانية الحكومية اضافة الى اكثر من ٩٠٪ من الصادرات، مع ضعف دور القطاع الخاص وهيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي (عبد و حسن، ٢٠١٩: ٥٧٢)، فضلا عن المديونية الدولية الكبيرة التي اثرت على تطوره الاقتصادي بسبب عبء هذه الديون، وماتحتاجه من متطلبات لخدمة اقساط الديون وفوائدها (البنك المركزي العراقي: ٥).

يمكن القول نجح السياسة النقدية بشكل نسبي في استقرار الاسعار عند الاخذ بالاعتبار ما كانت عليه المناخ الاقتصادي والسياسي سابقاً، وبالاخص مقارنة بالسياسة المالية (داغر وعاشور، ٢٠١٤: ٢١٨). ولكن يحتاج مؤسسة البنك المركزي لتوسيع ادوارها وطاقاتها لتحقيق الاهداف التي تسعى اليها.

عرض النقد والنمو الاقتصادي في العراق

يبدو من الضروري قبل دراسة العلاقة بين العرض النقد ومعدل النمو الاقتصادي ان نبين مدى التطور الحاصل في عرض النقود الاساس وبالمعنى الضيق والواسع في الاقتصاد العراقي خلال فترة البحث (٢٠٠٤-٢٠٢٠) والجدول الاتي يوضح هذا التطور.

وفي هذا الشأن يقوم الجهاز المصرفي بدور بارز في عرض النقود بشتى أنواعه، وذلك من خلال عرض النقد



بالمفهوم الواسع M2، ويشتمل على مجموع النقود القانونية والودائع تحت الطلب وشبه النقود (ودائع التوفير ولأجل). ويوضح الجدول (٢) تطور كل من عرض النقد والنتاج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة كمعبر عن النمو الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠).

يلاحظ ان هنالك تزايداً مستمراً في معدلات نمو عرض النقد وإيرادات النفطية للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)، لقد أصبحت مكونات عرض النقد معتمدة على ما يجنيه الاقتصاد من إيرادات بالنقد الاجنبي جراء تصدير النفط الخام، إذ إن هناك تناسقاً وعلاقة طردية مابين مسار تطور الإيرادات النفطية وعرض النقد. ونلاحظ أن هناك تذبذباً واضحاً في معدلات تغير السنوي لعرض النقد بسبب تذبذب الإيرادات النفطية (ثوينى و جايد، ٢٠١٩: ٤٦٦). عانى النمو الاقتصادي خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٣) من انخفاض حاد في وتيرته بسبب الحروب والعقوبات الدولية، مما أدى إلى توقف الصادرات النفطية، وإلى زيادة التضخم وزعزعة الاستقرار وانخفاض معدلات الناتج المحلي الإجمالي السنوي (Al-shammri and Mohsin, ٢٠٢٢: ٤٢٦٥)، وشهد الناتج الإجمالي في العراق تذبذباً واضحاً بسبب الظروف الأمنية، ومحكوم عليه بالتفاوت مع الإيرادات النفطية الذي يعتمد على الاسعار العالمية (Abdulridha and Pushparaj, ٢٠٢١: ١٦).

الجدول (1): تطور عرض النقود وإيرادات النفط في الاقتصاد العراقي للفترة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) (ترليون دينار)					
السنة	عرض النقد الأساس (MO)	عرض النقد بالمعنى الضيق (M1)	عرض النقد بالمعنى الواسع (M2)	إيرادات النفط	النمو السنوي % لإيرادات النفط
٢٠٠٤	9,479,416.667	7,873,820.167	9,124,916.667	17,169,741.83	
٢٠٠٥	13,439,980.83	10,779,899.67	13,574,500.00	20,510,215.67	19.4
٢٠٠٦	15,424,458.25	12,914,373.33	18,077,583.33	23,868,947.58	16.3
٢٠٠٧	21,622,920.25	17,639,351.42	20,661,545.42	23,969,218.92	0.42
٢٠٠٨	36,009,814.17	23,880,697.83	29,372,928.67	45,860,643.92	91.3
٢٠٠٩	42,595,360.08	32,032,390.00	39,652,717.75	24,041,683.67	-47.5
٢٠١٠	45,125,956.40	45,623,639.25	53,969,190.08	35,613,679.83	48.1
٢٠١١	54,001,020.42	54,371,652.92	63,597,078.00	53,335,816.42	49.7
٢٠١٢	65,772,428.42	65,052,883.08	73,775,147.08	58,021,056.33	8.7
٢٠١٣	77,242,543.00	73,572,905.92	83,963,663.50	59,488,197.42	2.52
٢٠١٤	74,779,512.00	77,009,654.58	89,717,148.92	53,257,180.50	-10.4
٢٠١٥	66,831,630.00	73,627,550.75	88,763,709.08	28,723,302.00	-46
٢٠١٦	65,849,093.83	74,703,976.42	89,102,140.83	20,887,072.00	-27.2
٢٠١٧	64,560,307.33	75,175,418.58	90,435,351.08	32,713,454.92	56.6
٢٠١٨	64,526,657.00	75,085,473.17	91,602,765.50	48,195,265.25	47.3
٢٠١٩	72,910,061.75	81,668,403.58	98,870,119.17	47,578,195.33	-1.2
٢٠٢٠	80,944,633.75	94,916,090.92	110,677,320.8	27,864,357.33	-41.4

المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي. <https://cbiraq.org>

*النسب تم استخراجها من قبل الباحثين.

يلاحظ تحسن مستوى الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة تحسناً ملحوظاً وبمعدلات نمو ايجابية للسنوات (٢٠٠٤-٢٠٠٨)، ثم شهد انخفاضاً في عام ٢٠٠٩ وبمعدل نمو (٣,٣٨٪)، وفي المدة (٢٠١٠-٢٠١٣) اخذ بالارتفاع مسجلاً



اعلى معدل للنمو خلال مدة البحث في عام ٢٠١٢ اذ بلغ (١٣,٩٣٪). والسبب الرئيسي لتراجع او ارتفاعه هو تراجع أو ارتفاع اسعار النفط في السوق العالمي. بدأت اسعار النفط في الاسواق العالمية في الانخفاض بحلول عام ٢٠١٤، وبدأت الحرب ضد الارهاب واخذ الناتج المحلي الاجمالي معه بالانخفاض مسجلا معدل نمو (٢,٢٦٪)، ثم استمر بالانخفاض في المدة (٢٠١٧-٢٠١٥)، ليشهد مرة اخرى ارتفاعا خلال المدة (٢٠١٩-٢٠١٨). والسبب الرئيسي هو الارتفاع اسعار النفط العالمية (عبدالرزاق، ٢٠٢١: ٤٧٨). وفي عام ٢٠٢٠ فقد شهد الناتج المحلي الاجمالي انخفاض مسجلا معدل نمو سالب (١١,٣٢٪) بسبب انتشار الوباء كوفيد-١٩ والذي اثرت على العلاقات التجارية للعراق (UNDP, ٢٠٢٠: ١٣). هنالك عوامل داخلية التي تؤثر على اداء البنك المركزي وتصميم سياساته. فمثلا، كان الهدف من تخفيض قيمة الدينار العراقي بنسبة ١٨٪ في كانون الأول ٢٠٢٠ هو المساعدة في سد الفجوة في الميزانية والتي بلغت (٨٠) ترليون دينار عراقي انذاك. وبلغ الدين العام العراقي ٤٦,٩٪ و ٦٨,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ على التوالي (World Bank, ٢٠٢١: ١٠٠-١١)، حيث يتوقع ان يتيح هذا القرار توفير الموارد الكافية لتغطية هذه الاحتياجات وضمان انسيابية دفع الرواتب والمتطلبات المحلية الإنفاق الحكومي من خلال جعل المنتج المحلي قادر على المنافسة دولياً (البنك المركزي العراقي، ٢٠٢١: ١٤).

الجدول (2): تطور عرض النقد ومعدل النمو الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠٢٠-٢٠٠٤)					
السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الثابتة لعام ٢٠٠٧	معدل النمو %		سعر الفائدة	سعر الصرف الرسمي
		عرض النقد*	الناتج المحلي		
٢٠٠٤	101,845,262.40	-	-	6	1453
٢٠٠٥	103,551,403.40	48.76	1.67	7	1469
٢٠٠٦	109,389,941.30	33.17	5.63	16	1467
٢٠٠٧	111,455,813.40	14.29	1.88	20	1255
٢٠٠٨	120,626,517.10	42.16	8.22	16.75	1193
٢٠٠٩	124,702,075.00	34.99	3.38	8.83	1170
٢٠١٠	132,687,028.60	36.1	6.4	6.25	1170
٢٠١١	142,700,217.00	17.83	7.5	6	1170
٢٠١٢	162,587,533.10	16	13.93	6	1166
٢٠١٣	174,990,175.00	13.81	7.6	6	1166
٢٠١٤	178,951,406.90	6.85	2.26	6	1188
٢٠١٥	183,616,252.10	-1.06	2.6	6	1190
٢٠١٦	208,932,109.70	0.38	13.7	4.33	1190
٢٠١٧	205,130,066.90	1.49	-1.81	4	1190
٢٠١٨	210,532,887.20	1.29	2.63	4	1190
٢٠١٩	222,141,229.70	7.93	5.51	4	1190
٢٠٢٠	196,985,514.20	11.94	-11.32	4	1200

المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي، دائرة الإحصاء والأبحاث النشرة الأحصائية السنوية، لسنوات مختلفة (٢٠٢٠-٢٠٠٤).

• نمو عرض النقد: اعتمادا بالارقام الواردة في الجدول (١)
• النسب تم استخراجها من قبل الباحثين.



فى سنة ٢٠٢٠ حافظ سعر بىع الدولار الى المصارف وعبر نافذة بىع العملة الاجنبية على قيمة البالغة (١١٩٠) دينار لكل دولار حتى ٢٠٢٠/١٢/١٧ حيث تم اعتماد سعر الصرف الجديد لىبلغ (١٤٥٠) دينار للدولار بما يتناسب مع التطورات الإقليمية وعملية الإصلاح الاقتصادي (البنك المركزي العراقي، ٢٠٢٠: ٩) وان اداة اخرى للبنك المركزي هو سعر الفائدة. وقد قام البنك المركزي فى ٢٠٠٤/٣/١ بتحرير سعر الفائدة على الودائع والقروض والأوراق المالية التي تتقاضاها أو تدفعها البنوك والمؤسسات المالية الوسيطة، وان هذا التحرير لسعر الفائدة جاء تطبيقاً لإستراتيجية الإصلاح المالي لغرض إتاحة الفرصة للمقترضين لاتخاذ قراراتهم بدلا من تقييدهم بالأوامر التي يصدرها البنك المركزي (شندى و زيدان، ٢٠١٧: ١٠). وللأسعار الفائدة الحقيقية دور وتأثير فى النمو الاقتصادي. فأسعار الفائدة الحقيقية كانت بالسالب خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠٠٧) كنتيجة طبيعية لارتفاع التضخم. ثم انخفض التضخم الذي كان اقل من ٣% ما عدا عام ٢٠١٢ والذي وصل الى ٦%. ولكن استجابة الاستثمارات غير متوازنية طوال المدة. فمثلا، فى عام ٢٠٠٨ عندما كان سعر الفائدة الاسمي ١٦,٧٥ (الحقيقي = ١٤,٠٥)، انخفض معدل النمو فى الاستثمارات المحلية بنسبة (-٢٦,٧%). وان معدل الاستثمارات المحلية استمر فى الانخفاض فى معظم السنوات لحد عام ٢٠١٤ والذي بدأ بالارتفاع لحد ٢٠١٨.

باختصار، نجحت السلطة النقدية من خلال استخدام نافذة بىع العملة فى السيطرة على سعر الصرف ومن ثم الحفاظ عليه بشكل مستمر نسبيا للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٠ وبالتالى استقرار الأسعار والقوة الشرائية فى الاقتصاد (البنك المركزي العراقي، ٢٠٢١: ١٤)، الا إن نجاح هذه الاداة فى عام ٢٠٢٠ كان على حساب الضغط على الاحتياطيات من العملات الدولية لدى البنك المركزي فى ظل الانفاق الاستهلاكي الكبير من قبل الحكومة، مقابل تناقص عائدات النفط التي تمثل المصدر الوحيد لعرض العملة الأجنبية مما يجعل سعر الصرف مستقبلاً هو الآخر غير قادر على الحفاظ على استقرار الأسعار وخفض التضخم.

علاوة على ذلك، فالبنك المركزي له سلطة محدودة عن مسار المتغيرات الاقتصادية. فالمسألة ليست فقط هو ان العوائل والمصارف التجارية لهما دور فى فعالية أدوات السياسة النقدية. فى بلد مثل العراق، هناك مشاكل اخرى تواجهها صانعو السياسة النقدية والتي تؤثر فى حجم اثار الأدوات النقدية. من ضمن هذه المشاكل هي ظاهرة الدولار. أن الاقتصاد العراقي يعد حتى عام ٢٠٠٧ من الاقتصادات ذات النسب العالية فى الدولار (تجاوز نسبة ٣٠%) وذلك بسبب ارتفاع المطلوبات الاجنبية فى المصارف التجارية. وأنه بعد ذلك انخفضت النسبة بسبب السيطرة على المستوى العام للأسعار المعبر عنه بالتضخم ورفع معدلات الفائدة على العملة المحلية مقارنة بالأجنبية (نعمة و ملاشيخ، ٢٠١٧: ٧).

وظاهرة اخرى هي جريمة غسل الأموال المتمثل بـ«اعادة ضخ أموال غير مشروعة فى إقتصاد وفى المشروعات المالية»، من قبل تجار المدخرات، الاشخاص السياسية، أو البيروقراطيين لإخفاء مصدر الأموال الحقيقي (النتشة، ٢٠١٨: ٢٧). وهناك عدة اسباب لظهور هذه الظاهرة، منها الحروب والحصار والاضاع السياسية غير المستقرة وغياب كلي للدور الرقابي الحقيقي للدولة على المصارف التجارية، خصوصا ما بعد سنة ٢٠٠٣، وانتشار الفساد المالي والاداري بكافة اشكالها، وهروب رؤوس الاموال الى الخارج أدى الى اختلال التوازن بين الادخار والاستثمار وعدم الاستقرار النقدي (سعر الصرف) كما أنه خلق اختلالاً من عرض العملة، مما يجعل دور البنك المركزي صعبا فى التحكم فى عرض النقود، والخوف من تقلبات مستقبلية مما يعنى قيام الافراد بشراء العملات الاجنبية وادخالها داخل أو خارج العراق (دلي، ٢٠١٨: ١٢-١٣).



اخيراً، وليس اخراً، الاكتناز والذي هو جمع المال وتكديسه والاحتفاظ بالمتراكم منه نقداً سائلاً في مدة زمنية غالباً ما تكون طويلة لدى الجمهور خارج الجهاز المصرفي، ظاهرة اخرى اثرت في فاعلية ادوات السياسة النقدية في العراق. يعتقد الخبراء أن (77%) من العملة المتداولة هي خارج إطار منظومة الجهاز المصرفي وهي في حالة اكتناز، الأمر الذي يشكل خطراً كبيراً، من أجل توظيف هذه الموارد ودفعها باتجاه الادخار وباتجاه القطاع المصرفي نحتاج إلى جهد كبير وواسع على جميع المستويات (إبراهيم، 2017: 1-2).

المنهجية والمواصفات النموذجية

ليبان واقع اثار السياسة النقدية في نمو الاقتصاد العراقي فقد اختص هذا المبحث لقياس وتحليل هذا الموضوع من خلال الاستعانة بالبيانات الثانوية (Secondary Data) التي تم جمعها عن البنك المركزي العراقي للمدة (2004-2020).

ومن أجل تحقيق هذا الهدف وتحديد العلاقة بين المتغيرات، تم التعبير عن النماذج على النحو الآتي:

$$M2 = F(GDP, IR, EX) \dots \dots \dots (1)$$

ويتم استخدام دالة اللوغاريتمي مزدوج للنموذج وصيغته:

$$B_0 + LGdp = B_1 LM^2 + B_2 IR - B_3 Ut Ex \dots \dots \dots (2)$$

حيث إن:

GDP = الناتج المحلي الاجمالي

M2 = عرض النقد

EX = سعر الصرف

IR = سعر الفائدة

ومعاملات المتغيرات في المعادلة B_0, B_1, B_2, B_3

يلاحظ أن النماذج منظومة ذات طابع احتمالي، لهذا تم إدراج حد للخطأ (Ut)، الذي ينوب عن بعض المتغيرات التي يمكن أن تؤثر في النمو الاقتصادي والتي لم يتم إدراجها في البحث. كما تم ادخال المتغير الوهمي خاصة الأزمة المالية العالمية ووباء كورونا (COVID-19) معاً على النموذج.

١-٧ عرض وتفسير النتائج

من خلال استخدام النموذج الخاص بتقدير وقياس اثار السياسة النقدية في نمو الاقتصاد العراقي خلال المدة (2004-2020)، فإن نتائج التقدير على النحو الآتي :

١-١-٧ نتائج اختبار الثبات والاستقرارية Stationarity

هناك العديد من الطرق المستخدمة في اختبار السلاسل الزمنية، وقد اعتمدنا على اختبار جذور الوحدة، حيث يفيد هذا الاختبار أن السلسلة مستقرة في حالة عدم وجود جذور الوحدة في السلسلة الزمنية للتغير، وغير مستقرة باحتوائها الاتجاه العام أو جذور الوحدة (فرج و سعيد، 2021: 104)، وبالاعتماد على الاختبار حصلنا على النتائج التالية، الجدول (3) يعرض نتائج التحليل :

جدول (٣):نتيجة اختبار جذر الوحدة لجميع المتغيرات الداخلة في النموذج

ADF : Augmented Dickey-Fuller				
Variables	Level (المستوى)		1 st Difference (جذور الوحدة)	
	Intercept	Trend	Intercept	Trend
GDP	٠,٧٢٧٦	٠,٧٢٧١	٠,٠٣٣٦**	٠,١٦١٥
M2	٠,٨٢٨٧	٠,٠١٦٣**	٠,٠٢٥٢**	٠,٨٥٢٧
EX	٠,٠٠٠١*	٠,٨٣٣٥	٠,٠٧١٧***	٠,٠٦٨٣***
IR	٠,٠٤٦١**	٠,٠٠٠٣*	٠,٠٠٠٠*	٠,٠٠٠٢*

مستوى المعنوية عند (١٪) و (٥٪) و (١٠٪) على التوالي.
المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات السنوية للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) وباستخدام برنامج E-views 9.

يظهر أن المتغيرات (عرض النقد M2، سعر الصرف، سعر الفائدة) ثابتة ومستقرة في المستوى والفرق الاول (التقاطع والتقاطع مع الاتجاه / Intercept - Trend) عند مستوى المعنوية (١٪، ٥٪ و ١٠٪) على التوالي، ماعدا الناتج المحلي الاجمالي ثابتة في الفرق الاول عند مستوى المعنوية (٥٪). وبهذا يسمح بإجراء عملية التكامل المشترك بين متغيرات النموذج.

٢-٧ اختبار التكامل المشترك (Johannsen test Co -Integration Analysis /)

التكامل هو من الاختبارات المهمة لبيان مستوى العلاقة بين متغيرات موضوع البحث، حتى يسمح بإجراء تقدير النموذج من الضروري على الاقل وجود علاقة واحدة بين واحد من المتغيرات المستقلة ومتغير التابع (أحمد، ٢٠١٩: ٢٥٩)، وتبين نتائج هذا الاختبار من خلال الجدول (٤).

الجدول (٤): نتائج اختبار (Johansen) لبيان التكامل المشترك بين متغيرات النموذج

المتغيرات	الفرضية الصفرية	Trace Statistic	Critical Value (٠,٠٥)	قيمة الاحتمال الحرجة
الناتج المحلي الاجمالي	لا يوجد*	127.9309	47.85613	0.0000
عرض النقد M2	على الأقل ١*	61.27562	29.79707	٠.0000
سعر الصرف	على الأقل ٢*	20.74259	15.49471	٠,٠٠٧٤
سعر الفائدة	على الأقل ٣*	4.710772	3.841466	0.0300

نتائج الاختبار: وجود (٤) متجهات متكاملة،*رفض الفرضية الصفرية عند مستوى المعنوية (١٪ و ٥٪)
المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات السنوية للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢٠) وباستخدام برنامج E-views 9.

من خلال الجدول (٥) نجد ان كافة المتغيرات الداخلة في النموذج ذو علاقة تكاملية مشتركة مع بعضها البعض في مستوى المعنوية (١٪ و ٥٪)، وبهذا يرفض فرضية العدم التي تشير الى عدم وجود علاقة احصائية معنوية بين المتغيرات داخل النموذج. لذا نقبل الفرضية البديلة التي تقر بوجود علاقات تكاملية مقبولة اقتصاديا واحصائيا وقياسيا.

٣-٧ تقدير النماذج القياسية (Econometrics Model Estimation) باستخدام (ARDL)

عند الحصول على علاقة التكامل المشترك، تأتي الخطوة اللاحقة في الاختبار، وهي تصميم وتقدير النموذج لبيان



آثار السياسة النقدية في نمو الاقتصاد العراقي خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)، وخلال عدة محاولات اكتشفت الدراسة النموذج الملائم وفقاً لما تشترطه النظرية الاقتصادية والقياسية. تستخدم نموذج (ARDL- Auto-regressive Distributed Lag Models)، لأن متغيرات الدراسة استقر بعد أخذ مستوى تحقيق استقرارية البواقي عند الفرق الأول بواسطة اختبار (ADF)، وهذه النماذج تعطينا نتائج أكثر دقة وأكثر توافقاً مع المنطق الاقتصادي من حيث الحجم والقيمة والإشارة) (فرج و سعيد، ٢٠٢١: ١٠٤). الجدول (٥) يعرض نتائج القياس:

الجدول (٥): يبين نتائج تقدير معلمات المقدره لنموذج ARDL		
المتغيرات	المعلمة	القيمة الاحتمال الحرجة
الناتج المحلي الاجمالي بسعر الثابت متغير التابع (GDP(-1	٠,٢٨٧٣٦٨	٠,٣١٥٩
عرض النقد M2	١,١٧٨٠١٨	٠,٠٤٠٥
سعر الصرف الاسمي EX	0.001003	٠,٠٦٦٩
سعر الفائدة IR	-0.060962	0.0164
Constant	-٢,٢١٦٧٤٤	٠,٤٦٩٥
الأزمة المالية العالمية ووباء كورونا	Dummy variable	
	-٠,٢٣٧٤٦٧	٠,٠٠٨٠
المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات السنوية للمدة (٢٠٢٠-٢٠٠٤) وباستخدام برنامج E-views 9.		

من الجدول رقم (٥) يتبين أن عرض النقد بالمعنى الواسع له انعكاسات على الناتج المحلي الاجمالي بسعر الثابت وذلك بالاعتماد على القيمة الاحتمال الحرجة التي اقل من مستوى المعنوية (٥%) وبالاعتماد على (حجم وقيمة وإشارة) المعلمة المقدره الخاصة بعرض النقد، ان زيادة عرض النقد بالمعنى الواسع بمقدار (١%) يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بسعر الثابت بمقدار (١,١٧%). ان ازدياد المعروض النقدي، ورفع قيمة الدينار العراقي ادت الى ارتفاع الاستيرادات وبالتالي ازداد الإنفاق الكلي. وهذه النتيجة تثبت بأن للسياسة النقدية لها اثار ايجابية على زيادة الناتج المحلي الاجمالي.

يتبين من الجدول اعلاه ان سعر الصرف يؤثر ايجابا على الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي وذلك عند مستوى المعنوية من (١٠%)، بحيث يزداد الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بنسبة (٠,٠١%) بزيادة سعر الصرف بمقدار (١%). لا يؤثر على الناتج المحلي الإجمالي الا بشكل ضئيل جدا ففي هذه الحالة، ان ضعف العلاقة يؤثر الى ضعف أداء السياسة النقدية. فنتيجة للاختلالات الهيكلية المعروفة في الاقتصاد العراقي، منها عدم توازن التجارة الخارجية، وضعف مرونة العرض الكلي وانخفاض الإنتاجية، شجعت هذه الاداة (اي سعر الصرف) الاستيرادات على حساب الصادرات (شديد و الشاهر، ٢٠١٩: ٣٣٦).

يتبين من الجدول (٥) أيضا ان لسعر الفائدة تأثير سلبي طفيف على الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي وذلك عند مستوى المعنوية اقل من (٥%)، بحيث زيادة سعر الفائدة بمقدار (١%) يؤدي الى انخفاض الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بمقدار (٠,٠٦%)، أي ان العلاقة عكسية في هذه الحالة. فهدف واتجاه السياسة النقدية كانت نحو السيطرة على الضغوط التضخمية، بدلا من تشجيع الاستثمارات التي تؤدي الى النمو الاقتصادي الأسرع، فقد اتسم هيكل أسعار الفائدة بالجمود والثبات وعدم إمكانية جذب المدخرات وتحقيق الأرباح الاقتصادية بسبب المخاطر النظامية التي يتعرض لها الاقتصاد وتردي الوضع الأمني، في ظل نظام مالي يفتقر للتطور (شليمون، ٢٠١٧: ١١).



واخيرا فان للأزمة المالية العالمية وجائحة كورونا تأثير سلبي على الناتج المحلي الاجمالي باسعار ثابتة وذلك عند مستوى المعنوية اقل من (5%)، بحيث ان تعمق الأزمة المالية العالمية وانتشار اكثر لوباء كورونا تؤثر في انخفاض الناتج المحلي الاجمالي بسعر الثابت بنسبة (-0.23%) لكل (1%)، فالأزمة المزدوجة (المالية وجائحة كورونا) أثرت بشكل كبير على النشاط الاقتصادي العالمي والمحلي واغلاق الابواب امام التجارة الخارجية وتوجه الانفاق نحو الاداءات (بدون الاستثمارات) والاكتناز. وكل هذا تثبت الحقيقة بأن للسياسة النقدية دوراً محدوداً في تحقيق النمو الاقتصادي.

٤-١-٧ الاختبارات التشخيصية لمصادقية النماذج (Diagnostic tests)

الخطوة الاخيرة في تكملة مراحل بناء النموذج القياسي هي مرحلة تقييم النموذج المقدر، لكي تكون تقدير معلمات النموذج أكثر دقة وتعتمد عليها صانع القرار، وكذلك يمكن ان تستخدم النماذج المقدره لأغراض التنبؤ، وفي هذا السياق استخدم هذا البحث عدة اختبارات تشخيصية بما في ذلك: (احمد و حمة، ٢٠١٩: ٢١٦).

٧-١-٥ اختبارات لمصادقية وملائمة النموذج:

من هذا الجانب هناك اختبارات ومؤشرات كثيرة، الا ان اهمها هي (R^2 , Adjusted R^2 , Aic.S.E, F-test)،

ونتائج التحليل على النحو الاتي:

الجدول (٦): نتائج الاختبارات التشخيصية لمصادقية النموذج المقدره باستخدام (ARDL)					
R-squared	Adjusted- R2	F-Statistic	S.E	AIC	المقاييس الاحصائية
٠,٩٩٦٦٦١	٠,٩٨٨٣١٤	١١٩,٣٩٩١ (٠,٠٠٠١٦٦)	٠,٠٢٦٨٤٨	-٤,٢٥٢٣٠٣	
المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات السنوية للمدة (٢٠٢٠-٢٠٢٠) وباستخدام برنامج 9 E-views.					

يتبين من الجدول (٦) أن معامل التحديد ومعامل التحديد المعدلة (Adjusted R^2 و R-Squared) مرتفعة جداً في النماذج المقدره، وبما ان قيمة (F) وبدلالة إحصائية (٠,٠٠٠١٦٦) وهي اقل من قيمة P-Value (٠,٠٥)، لذا نرفض فرضية العدم التي تقر بانعدام العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. ومن جهة اخرى نلاحظ ان قيمة (Stander Error) يساوي (٠,٠٢٦٨٤٨)، واقل قيمة البيانات المفقودة (AIC) يساوي (-٤,٢٥٢٣٠٣) وهذا يشير الى صحة النموذج من الناحية الاحصائية.

٧-١-٦ اختبارات لتقييم مدى صلاحية النموذج : Diagnostic test and Statistical Indicators

ضرورة فحص صلاحية النموذج المقدر وامكانية تطبيقها في الحياة العملية حالياً ومستقبلاً، وكذلك لغرض اعطاء الثقة لصانع القرار- فان النموذج المقدر خالٍ من المشاكل القياسية او تجاوز غالبية المشاكل القياسية (أحمد، ٢٠١٩: ٢٦١)، والجدول (٧) يبين قيم ودلالات احصائية لبعض هذه الاختبارات.



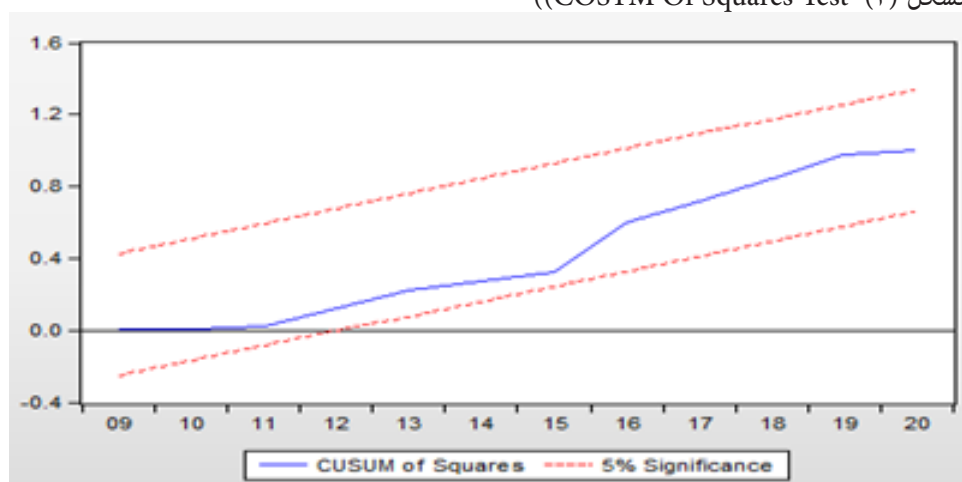
الجدول (٧): يبين نتائج اختبار لصلاحية النموذج				
المشاكل القياسية	الاختبارات	قيمة الاحتمال الحرجة	مستوى المقبولة	القرار النهائي
مشكلة الارتباط الذاتي	Breusch-Godfrey Test	٠,٠٨٧٥	أكبر من ٠,٠٥	لا توجد المشكلة
مشكلة الارتباط المتعدد	Variance Inflation Factors	بين ١,١ - 5.8	بين (١ - ١٠)	لا توجد المشكلة
مشكلة عدم تجانس التباين	ARCH test for Heteroskedasticity	٠,١٣٥٧	أكبر من ٠,٠٥	لا توجد المشكلة
مشكلة التشخيص	Ramsey Reset Test	٠,١٣٥٣	أكبر من ٠,٠٥	لا توجد المشكلة
مشكلة التوزيع الطبيعي للبيانات	Jarque – Bera Histogram Normality test	0.932910	أكبر من ٠,٠٥	لا توجد المشكلة
المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات السنوية للمدة (٢٠٢٠-٢٠٠٤) وباستخدام برنامج E-views 9.				

من خلال الجدول (٧) و باستخدام النموذجين (OLS - ARDL) والتنسيق بينهما، يتبين أنه ليس هناك دليل على وجود أي من المشاكل القياسية الجديرة بالذكر. واجتاز النموذج كافة الاختبارات الإحصائية (كالارتباط الذاتي، ومشكلة الارتباط المتعدد، ومشكلة عدم تجانس التباين، ومشكلة التشخيص، ومشكلة التوزيع الطبيعي للبيانات)، وذلك دليل على اختيار سليم للنموذج.

٧-١-٧ اختبار استقرارية النماذج: (CUSUM of Squares Test)

بعد تقدير النماذج بطريقة (ARDL)، إن الخطوة التالية هي اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الأجل الطويل والقصير، من خلال الشكل، ومن خلال اختبار (CUSUM Of Squares Test) ان البيانات المستخدمة في النموذج مستقرة، لأن المنحنى الخاص بالبيانات يقع بين الخطين وهذا يدل على استقرارية البيانات عند مستوى المعنوية (٥٪).

الشكل (٢) ((COSTM Of Squares Test



المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات السنوية للمدة (٢٠٢٠ - ٢٠٠٤) وباستخدام برنامج E-views 9.



الاستنتاجات

ان الهدف الرئيسي للسياسة النقدية في العراق هو ان تتحكم بالمستوى العام للأسعار. ونجح البنك المركزي لتحقيق هذا الهدف من خلال بيع الدولار وسحب الدينار العراقي من سوق النقد. بعد عام ٢٠٠٣ شهد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في العراق تذبذباً واضحاً بسبب الظروف السياسية والاقتصادية، ومحكوم عليه بالتفاوت مع الإيرادات النفطية التي تعتمد على الاسعار العالمية. ان ما يمكن استنتاجه ايضاً من النموذج القياسي وجود علاقة طردية بين عرض النقد M٢ مع الناتج المحلي الاجمالي، ويظهر ذلك من زيادة عرض النقد بمقدار (١٪) الذي يؤدي الى إرتفاع النمو الاقتصادي بمقدار (١,١٧٪). تبين ان سعر الصرف يؤثر على معدلات النمو ولكن بشكل ضئيل، بحيث زيادة سعر الصرف بمقدار (١٪) ادت الى ازدياد معدلات النمو بنسبة (٠,٠٠١٪). ان العلاقة العكسية بين سعر الفائدة مع الناتج المحلي الاجمالي خلال مدة الدراسة ليست قوية، ويظهر ذلك من ان زيادة سعر الفائدة بمقدار (١٪) يؤدي الى انخفاض النمو الاقتصادي بمقدار (٠,٠٦٪). باختصار، ان متغيري سعر الصرف وسعر الفائدة لهما تأثير ضئيل جدا على الناتج المحلي الإجمالي. المتغير الوهمي للالزمة المالية ومرض كورونا له تأثيرات سلبية على النمو الاقتصادي، وتظهر من خلال اشارة معلمة المقدرة ناقصاً.

النظام النقدي في العراق واجهه، وبالامكان ان يواجهه في المستقبل، عدم الاستقرار نتيجة لضعف ادوات السياسة النقدية، منها اتباع نظام سعر الصرف الثابت. ففي حالة انخفاض ايرادات النفط، او حتى انخفاض قيمة الدولار الامريكي لأي سبب كان، من المتوقع ان يحدث انخفاض مماثل في قيمة الدينار، خصوصا ان الجهاز الانتاجي المعتمد على النفط غير مرن في العراق. إضافة إلى ذلك، غدت المضاربات والتوقعات السلبية وغسيل الاموال والاكتناز الضغط على الدينار العراقي، مما أدى إلى انخفاض الطلب لصالح الدولار الأمريكي، كما حدث في ٢٠١٤ و ٢٠١٥. طالما النظام النقدي في العراق غير متقدم ولديه مشاكل هيكلية وتحكم أكثر من لاعب قادر في عرض النقد، أن البنك المركزي يواجه صعوبات في رسم سياسته النقدية. ويمكن للبلدان المجاورة أن تتدخل في تصميم السياسة النقدية في العراق، على الرغم من أن هذه النقطة لا تندرج في إطار هذه الدراسة.

المقترحات

العمل على تفعيل الحقيقي للسياسات الاقتصادية وخاصة النقدية منها من خلال اسس ومبادئ موضوعية وعملية دون التطرق إلى الحسابات السياسية وخاصة العمل على التنسيق بين السياسات المالية والنقدية وتكاملهما في رفع النمو الاقتصادي. العمل على اصلاح النظام المصرفي باعتباره أحد أهم ركائز تطبيق السياسة النقدية، خصوصا تشجيع الادخارات عن طريق تأمين الودائع من قبل البنك المركزي وتوسيع نطاق عمل البنك المركزي مع المصارف التجارية (على سبيل المثال، انقاذ المصارف الخاصة المميزة في حالات الازمة). تسريع الإصلاح المالي والمصرفي. ومن ضمن هذه الاصلاحات المالية، تطوير نظام التحويلات المصرفية بين المصارف.



طالما النظام النقدي في العراق بني على اساس سعر صرف ثابت، فإن الاستمرارية في توفير احتياطات نقدية اجنبية من خلال تنويع الموجودات الاجنبية هي سياسة مقبولة وضرورية. تعزيز مصداقية البنك المركزي العراقي في رسم سياساته يؤثر ايجابا في نتائج سياساته النقدية، والتي تؤثر بدورها على ارتفاع معدل النمو الاقتصادي أو استقرار معدل النمو. وهذا يحتاج الى توفير استقلالية اكثر بدلا من التدخل في سياساته من قبل الاشخاص والاحزاب السياسية. في المدى الطويل، ان تقليل الاعتماد على سعر الصرف الثابت، اي تقليل الدعم الحكومي لقيمة الدينار العراقي، لها اهمية في استقرارية اكثر للنظام النقدي ومساهمة فعالة للبنك المركزي في عملية النمو الاقتصادي. وهذا يتطلب العمل على تحقيق التنوع الاقتصادي وبناء النظام المالي المتقدم.

The Effects of Monetary Policy on Economic Growth in Iraq (20042020-)

Abstract:

This study aims to evaluate monetary policy with measuring its effects on the economic growth in during (20042020-). To achieve this goal, the study relies on the descriptive and analytical approach using time series data, and by applying the (ARDL) method, and it has reached several conclusions. The most important one is that there is a positive relationship between the money supply (M2) and economic growth. Also, there is a positive but weak relationship between the interest rate and economic growth, while a negative impact through the interest rate on the growth have been found. The study sheds light on the concerns about the instability of the monetary system as a result of fluctuations in oil revenues and the value of the US dollar. Accordingly, it is necessary to enhance the credibility of the Central Bank and conduct the integration and alignment of monetary policy with other economic policies such as fiscal policy, trade policy and others, and work to avoid complete dependence on oil revenues.

Keywords: monetary policy, economic growth, central bank, exchange rate, interest rate.



کاریگه‌ریه‌کانی سیاسه‌تی نه‌ختینه‌یی له‌سه‌ر گه‌شه‌ی ئابووری له عێراقدا (۲۰۰۴-۲۰۲۰)

پوخته

ئامانجی ئەم لیکۆلینه‌وه‌یه هه‌لسه‌نگاندنی سیاسه‌تی نه‌ختینه‌یی و پێوانکردنی کاریگه‌ریه‌کانیه‌تی له‌سه‌ر گه‌شه‌ی ئابووری له‌ ماوه‌ی نیوان (۲۰۲۰-۲۰۰۴). بۆ هه‌ینانه‌دی ئەم ئامانجه، لیکۆلینه‌وه‌که پشته‌به‌ستیت به‌ شیوازی شیکاری و وه‌سفی به‌ به‌کاره‌ینانی داتای ماوه‌ درێژخایه‌ن و په‌یره‌وکردنی میتۆدی ARDL و به‌مه‌ش به‌ چه‌ندین ده‌رئه‌نجام گه‌شته‌وه. گرنگترینان ئه‌وه‌یه که په‌یوه‌ندییه‌کی ئه‌رئینی هه‌یه له‌ نیوان خسته‌ه‌رووی دراو (M۲) و گه‌شه‌ی ئابووری. هه‌روه‌ها، په‌یوه‌ندییه‌کی ئه‌رئینی به‌لام لاواز له‌ نیوان رێژه‌ی ئالوگۆر و نه‌رئینی له‌ نیوان رێژه‌ی سوود و گه‌شه‌ی ئابوورییدا دۆزراوه‌ته‌وه. لیکۆلینه‌وه‌که تیشکیش ده‌خاته‌سه‌ر ئه‌و دله‌پراوکیانه‌ی سه‌باره‌ت به‌ ناجیگیری سیاسه‌تی نه‌ختینه‌یی وه‌ک ئه‌نجامی هه‌لبه‌زودابه‌زی نرخ‌ی نه‌وت و به‌های دۆلاری ئه‌مریکی، له‌ ئارادان. به‌م پێیه، پێویسته‌ متمانه‌ی بانکی ناوه‌ندی پته‌وبکریت و سیاسه‌تی نه‌ختینه‌یی له‌ گه‌ل سیاسه‌ته‌ ئابووریه‌کانی وه‌ک سیاسه‌تی دارایی، سیاسه‌تی بازرگانیی و هاوشیوه‌کانی، بگۆنجیتریت، هاوکات کار بکریت بۆ که‌مکردنه‌وه‌ی پشته‌ستن به‌ نه‌وت.

وشه‌ کلییه‌کان: سیاسه‌تی نه‌ختینه‌یی، گه‌شه‌ی ئابووری، بانکی ناوه‌ندی، رێژه‌ی ئالوگۆر، رێژه‌ی سوود.

قائمة المصادر

المصادر العربية:-

اولاً: الوثائق - المستندات والتقارير الرسمية (الحکومیة او العامة)

البنک المركزي العراقي، ۲۰۲۰، تقرير السياسة النقدية للبنک المركزي العراقي لعام ۲۰۲۰، دائرة الإحصاء والأبحاث.
البنک المركزي العراقي، ۲۰۲۱، تقرير آفاق الاقتصاد العراقي (الفصل الأول/ ۲۰۲۱)، قسم المنذجة الاقتصادية والتنبؤ، دائرة الإحصاء والأبحاث.

البنک المركزي العراقي، البنک المركزي العراقي وتطور السياسة النقدية والرقابة المصرفية.

البنک المركزي العراقي، قسم الاسقرار النقدي والمالي، تقرير الاسقرار المالي ۲۰۲۰.

ثانياً: الرسائل و الأطاريح الجامعية

أحمد، كبدي سيدي، ۲۰۱۳، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان.

تركي، حليلة و تربي، عايده و عطاالله، كريمة، ۲۰۱۸، مساهمة السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (۲۰۱۶-۲۰۰۵)، رسالة ماجستير، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي.



حليمة، قدور ونبيلة، عطا، ٢٠١٨، دور السياستين المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي والتشغيل دراسة حالة الجزائر (٢٠٠٦-٢٠١٦)، رسالة ماجستير، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف - المسيلة.

خيرة، بن ويس، ٢٠١٥، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية)، رسالة ماجستير، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة د. الطاهر مولاي سعيدة.

فتيحة، بناي، ٢٠٠٩، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي (دراسة نظرية)، رسالة ماجستير، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أحمد بوقرة بومرداس.

لمياء، احمد، ٢٠١٩، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١٧، رسالة ماجستير، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف - المسيلة.

المندلوي، عباس يحي خضر، ٢٠٠٤، إمكانيات السياسة النقدية في تشجيع الاستثمار المحلي في العراق للمدة (١٩٩٠-٢١٠٣)، رسالة ماجستير، منشورة، كلية الإدارة والأقتصاد، قسم الأقتصاد، جامعة بغداد.

ميساوي، الزليد قسوم، ٢٠١٨، أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ ١٩٩٣، أطروحة دكتوراه، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر - بكسة.

النتشة، دانة نبيل شحدة، ٢٠١٨، الوسائل الدولية في مكافحة جريمة غسل الأموال، رسالة ماجستير، منشورة، قسم القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، الاردن.

ثالثاً: المجلات العلمية والكتب

إبراهيم، جنان إسماعيل، ٢٠١٧، تحليل ظاهرة الائتزاز في العراق، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم النمذجة الاقتصادية والتنبؤ، البنك المركزي العراقي.

أحمد، يونس على وحمة، كامران احمد، ٢٠١٩، قياس العلاقة بين محددات العرض النقدي والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (١٩٩١-٢٠١٨)، مجلة جامعة كرميان، المجلد (٦) العدد (٢).

أحمد، يونس على، ٢٠١٩، دراسة اقتصادية تحليلية لظاهرة غسيل الأموال وتأثيرها في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (١٩٩١-٢٠١٧) الواقع والآفاق، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (١٥)، العدد (٤٥).

الأفندي، محمد أحمد، ٢٠١٢، مبادئ الاقتصاد الكلي، جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء
الوزني، خالد واصف و الرفاعي، احمد حسين، ٢٠٠٦، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، طبعة الثامنة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن.

السليمانى، وهيبه، ٢٠١٨، النظريات الاقتصادية، دار الابتكار للنشر والتوزيع، الأردن.

بندر، رجاء عزيز و كاظم، ايمان عبدالرحيم، ٢٠١٨، اثر السياستين المالية والنقدية في النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الاقتصاد العراقي للمدة (١٨٩٠-٢٠١٦)، مجلة الدراسات النقدية والمالية، البنك المركزي العراقي، عدد خاص: المؤتمر السنوي الرابع.

ثويني، فالح حسن و جايد، عبدالله محسن، ٢٠١٩، فاعلية السياسة النقدية في ضل داخلية عرض النقود في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٦)، مجلة الإدارة والأقتصاد، العدد (١٢١).



- جاسم، عباس، ٢٠٠٧، التطورات المصرفية في العراق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة الخامسة، العدد (٣).
- داغر، محمود محمد و عاشور، احسان جبر، ٢٠١٤، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١١)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (٢٠)، العدد (٧٧).
- دلي، شذى سالم، ٢٠١٨، تداعيات ظاهرة غسل الأموال وانعكاساتها على الاقتصاد العراقي، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية.
- شديد، مهدي خليل و الشاهر، موسى مرزه، ٢٠١٩، تحليل توجهات السياسة النقدية وأثرها في النمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي، مجلة كلية لإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارة والمالية، كلية لإدارة والاقتصاد، قسم إدارة البيئة، جامعة بابل، المجلد (١١)، العدد (٤).
- شليمون، نجلة شمعون، ٢٠١٧، تحليل العوامل المحددة لاتجاهات سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٥)، مجلة الدراسات النقدية والمالية، المجلد (١)، العدد (٢).
- شندي، أديب قاسم و زيدان، ضياء عبد، ٢٠١٧، أثر استقلالية البنك المركزي العراقي على بعض المتغيرات الاقتصادية للمدة (١٩٩١-٢٠١٤)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العدد (٢٥).
- طاقة، محمد و الزبود، محمد و صافي، وليد وعجلان، حسين، ٢٠٠٩، أساسيات علم الاقتصاد (الجزئي والكلي)، مكتبة اثناء للنشر والتوزيع، طبعة الثانية، الاردن.
- عبد النبي، وليد عيدي، الجهاز المصرفي العراقي نشأته وتطوره وافاقه المستقبلية، المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان، البنك المركزي العراقي.
- عبد، مليحة جبار وحسن، قيس مهدي، ٢٠١٩، السياسة النقدية في العراق (الواقع والأداء - نظرة مستقبلية)، مجلة الطريق للتربية والعلوم الاجتماعية، جامعة القادسية، المجلد (٦)، العدد (١١).
- عبدالرحيم، ثريا، ٢٠٠٧، تقييم إداء السياسة النقدية في العراق وأثرها في التضخم دراسة تحليلية للمدة من (١٩٨٠-٢٠٠٣)، مجلة العلوم الاقتصادية الادارية، قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد (١٣)، العدد (٤٨).
- عبدالرزاق، سوسن كريم، ٢٠٢١، أثر الصدمات النقدية على الناتج المحلي الاجمالي، مجلة الدنانير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، المجلد (١)، العدد (٢).
- فرج، ماردين محسوم و سعيد، شفان جمال حمه، ٢٠٢١، تحليل وقياس اثر السياسة النقدية على الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٩)، مجلة جامعة دهوك، قسم الاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة السليمانية، المجلد (٢٤)، العدد (١).
- مندور، احمد محمد و زكي، إيمان محب و ناصف، إيمان عطية، ٢٠٠٤، مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، جامعة الإسكندرية.
- نعمة، سمير فخرى و ملاشيخ، عمران موسى، ٢٠١٧، تحليل وقياس ظاهرة الدولار في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٤)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط، العدد (٢٨).
- يونس، عبدالزهرة فيصل، ٢٠١٧، الجامع في التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الأولى، دار دجلة ناشرون و موزعون، الأردن.



المصادر الانكليزية:-

Abdulridha, Mustafa Mahdy and Pushparaj (2021), The Effect Of Monetary Policies and Changes on Local Currencies and the GDP of Developing Countris- Iraq As A Model, International Journal of Current Engineering and Scientific Research (IJCESR), volume (8), issue (1).

Al-Shammri, Mayih Shabeeb and Mohsin, Muntaha Zuhair (2022), Measurement of Mutual Effect Transition Mechanisms of Monetary Policy and Economic Growth in Iraq Using Toda- Yamamoto Approach for the Period (19902019-), Webology Journal, Faculty of Administration and Economics, University of Kufa, Volume (19).

D. Simpson, Thomas (2014), Financial Markets, Banking, and Monetary Policy, Published by John Wiley & Sons, Inc., Hoboken, New Jersey.

Gärtner, Manfred (2006), Macroeconomics, Pearson Education Limited, Edinburgh Gate.

Kadhim, Fadhil Abbas (2021), Measuring the Impact of Monetary Policy on Some Macroeconomic Variables in Iraq for the period (20042020-), Turkish Journal of Computer and Mathematics Education, Vol (12), No (13).

Karl E. Case et. al (2012), Principles of Macroeconomics, tenth edition, Pearson Education, Inc.

Khalaf, Ammar Hamad (2018), Foreign Exchange Market Pressure Index and Monetary Policy in Iraq, Economic Annals, No (219).

Krugman, Paul and Wells, Robin (2018), Macroeconomics, fifth edition, Worth publishers, Macmillan Learning, New York.

Mankiw (2007), Macroeconomics., seven edition, Worth Publishers, the USAmerica.

Pibler, Knut Benjamin (2015), History and Legal Framework of the People's Bank of China, edited by Frank Rövekamp, Moritz Bälz, Hanns Günther Hilpert, Springer. Switzerland, 1124-.

Snowdon, Brian and R. Vane, Howard (2005), Modern Macroeconomics: Its Origins, Development and Current State, Edward Elgar, UK.

The World Bank, WFP, IFDA, FAO (2021), Food Security in Iraq Impact of Covid-19.

United Nations Development Programme (UNDP), 2020, Impact Of COVID-19 On the Iraqi Economy.

المصادر الكردية:-

مەعروف، هۆشيار و نەجمە دین، نیاز، ٢٠١٦، ماکرۆئابووری: تیۆری و سیاسەت، زانکۆی لوبنانی فەرەنسێ،
 ضاخانەى هەژالی هونەرى، هەولێر.